جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل
كلية الحقوق

مرفق النقل والرسوم الناجمة عنه

(دراسة قانونية مقارنة)

رغد خزعل عبد سعيد النجار

رسالة ماجستير

القانون العام \ المالية العامة

بإشراف

د. قبس حسن عواد البدراني

أستاذ المالية العامة والتشريع المالي المساعد

١٤٣٥هـ ـــــــــــــــــــــــــــــــ ٢٠١٤م

المستخلص

الرسوم العامة إحدى الإيرادات العامة التي ترفد إلى الخزينة العامة للدولة وتساهم في تغطية النفقات العامة بما يحقق النفع العام للمجتمع أفراداً ومؤسسات ، وتضع الدول في سبيل ذلك أسساً تحكم فرضها وتحديد مقدارها والإعفاء منها التي تكون انعكاساً لمبادئها الدستورية وسياستها التشريعية المالية .

وترتبط الرسوم العامة بفكرة التنظيم القانوني للنشاط الإداري الاقتصادي للدولة وكون قطاع النقل هو أحد مرافق البنى التحتية الأساسية للنشاط الاقتصادي الذي يتم من خلاله تقديم العديد من الخدمات عن طريق وسائله وتسهيلاته المتنوعة تتنوع تبعاً لذلك الرسوم التي تفرضها الدولة على خدماته تلقائياً فهو من أكبر القطاعات التي يمكن استيفاء أكبر قدر من الرسوم فيها بأكثر من نوع ، فالنقل بمفهومه الواسع هو أهم نشاط إنساني وأكثر ما يلزم الاقتصاد الوطني والعالمي منذ القدم ، إلا أن قطاع النقل في العراق ونتيجة للحروب التي امتدت على مدى ثلاثة عقود من الزمن ، فضلاً عن العقوبات الاقتصادية المصاحبة لها ، أدت إلى دمار شبه شامل فيه ، فقد تعرضت بناه التحتية ووسائط تشغيله للتدمير وما يضيفة التخلف الذي لحق به جراء التطور التكنولوجي المستمر والسريع الذي يفرض ضرورة مواكبته ، وتخلف العراق عن ذلك جعلنا أمام هوة زمنية كبيرة من عمر التكنولوجيا وللحاق بها كان لابد من إتاحة المجال الكبير للقطاع الخاص بالمساهمة في تنفيذ وتشغيل العديد من المشاريع المتعلقة بالنقل من حيث تسهيلاته ووسائله والتي تعثرت وتلكاءت أعمالها بسبب سوء الأوضاع الأمنية ، كل ذلك جعل العراق أمام تحدي في مواءمة قطاعات نقلهِ مع قطاعات النقل الدولية واستحداث التشريعات القانونية الساندة لمخططاتها والتي لا يزال يشوبها الكثير من النقص ، جميع تلك العوامل السابقة الذكر أثرت بصورة مباشرة على واردات النقل المتنوعة من (ضرائب وإيجارات وغرامات ورسوم) وخاصة الحدودية منها كالضرائب الكمركية التي تم إعفاء أغلبها أما لأسباب سياسية أو أسباب اقتصادية ، مما جعل من رسوم خدمات النقل محط الأنظار وزاد التوجه إليها فزادت تبعاً لذلك أهميتها كونها وأن لم تساهم في زيادة موارد الدولة إلا أنها قد حملت عبء نصف نفقات قطاع النقل على أقل تقدير ، إلا أنه بالرغم من أهميتها لا يزال يشوب تنظيمها القانوني بعض الغموض خاصة في ظل تحول النظام السياسي في العراق مع ورود نص المادة (٢٨ / أولاً) من الدستور العراقي (٢٠٠٥) النافذ(لا تفرض الضرائب والرسوم ولا تعدل ولا تجبى ولا يعفى منها

إلا بقانون) محدده وجوب صدور الرسم ونفاذه بنص قانوني وأن كان لم يأتِ على توضيح الجهة التشريعية المختصة بفرضه هل هي السلطة التشريعية الاتحادية أم السلطات التشريعية التابعة للأقاليم والمحافظات غير المنظمة بإقليم ، وكذلك عائديه هذه الرسوم عند تحصيلها إلى أي جهة تؤول ، كل ذلك اضطرنا إلى اللجوء إلى تشريعات الدول المقارنة كجمهورية مصر العربية باعتبارها من الدول البسيطة التي اعتمدت اللامركزية الإدارية ودول الإمارات العربية المتحدة باعتبارها دولة اتحادية والتي جاءت تشريعاتها الخاصة بالرسوم العامة بشكل أكثر تنظيماً وأكثر وضوحاً بغية الوصول إلى تطبيقات ناجحة يمكن الاستعانة بها لتقويم ما وقع به المشرع العراقي من عثرات في تنظيم الرسوم ، محاولين إبراز مواقع الخطأ وطرق إصلاحه وإيضاح مقدار النقص التشريعي الذي ينظم قطاع النقل والعمليات الاستثمارية فيه من جهة وينظم رسوم خدماته من جهة أخرى .

Republic of Iraq

Ministry Of Higher Education And Scientific Research

University Of Mosul \ College Of Rights

Transportation Facility and its Fees

Legal Comparative Study

RAGHAD KHAZAAL ABED SAEED AL-NAJAR

Master Thesis

Puplic law \ Puplic finances

Supervised By

Assistant Professor

DR. Qabas Hassan Awad AL-Badrani

1435 A.H. **2014 A.D.**